

المسألة الأولى

﴿ في مصطلح « مقاصد الشريعة » ﴾

المقصود ، أو المقصد : هو ما تتعلق به نيتنا وتوجه إليه إرادتنا ، عند القول أو الفعل .

وعلى هذا فمقاصد الشريعة - أو مقاصد الشارع - هي المعاني والغايات والآثار والنتائج ، التي يتعلق بها الخطاب الشرعي والتكليف الشرعي ، ويريد من المكلفين السعي والوصول إليها .

فالشريعة تريد من المكلفين أن يقصدوا إلى ما قصدت هي ، وأن يسعوا إلى ما هدفت وتوخت .

وهذا يجعلنا أمام مصدرين للمقاصد : الشرع من جهة ، والمكلفون من جهة أخرى .

ولكن يجمعهما اتحاد المصّب ، بحيث يجب أن تصب

مقاصد المكلف حيث تصب مقاصد الشارع .

وبالنظر إلى هذا الترابط والتداخل بين مقاصد الشريعة ومقاصد المكلفين ، فإن أول تقسيم وضعه الإمام الشاطبي للمقاصد ، هو تقسيمها إلى صنفين : مقاصد الشارع ، ومقاصد المكلف ^(١) .

وإذا كان الصنف الثاني لا يعنينا كثيراً في هذا المدخل ، ويكفينا منه أن نعلم أن « مقاصد الشارع » لا يمكن أن تحقق إلا عبر « مقاصد المكلف » ، وبشرط أن تكون الثانية موافقة للأولى ، فلنقف قليلاً مع الصنف الأول :

مقاصد الشارع :

بالنظر إلى الاستعمالات المتداولة لعبارة « مقاصد الشارع » - أو في حالة الأفراد : مقصد الشارع ومقصود الشارع - يمكن التمييز بين مستويين لهذه المقاصد : مقاصد الخطاب ، ومقاصد الأحكام .

(١) انظر : الموافقات (٢/ ٥) .

أ- مقاصد الخطاب :

وقد يعبر عنها - تبعاً للسياق - بمقصود النص ، أو مقصود الآية ، أو مقصود الحديث ، ويستعمل هذا الاصطلاح خاصة عندما يتوارد على النص الشرعي معنيان يكون أحدهما غير مقصود ، والآخر هو المقصود ، وقد يكون المعنى الأول الظاهر وهو المتبادر إلى الفهم ، ولكن بمزيد من التأمل والتدبر ، وبالاحتكام إلى القرائن التفسيرية المساعدة ، يتبين أن للنص مقصوداً هو غير ما يتبادر إلى الذهن من ظاهر الألفاظ ، فيقال حينئذٍ : المقصود كذا ، أو مقصود النص كذا ...

وبناء على هذا التقصيد للخطاب الشرعي ، يتحدد الحكم المقصود منه ، وتتجلى مجالاته التطبيقية ، كما يساعد ذلك على تلمس العلة التي بني عليها ، والحكمة التي يرمي إليها .

ومما يجدر التنبيه عليه في هذا السياق : أن تفسير النصوص الشرعية يتجاذبه عادة اتجاهان : اتجاه يقف عند

ألفاظ النصوص وحرفيتها ، مكتفياً بما يعطيه ظاهرها ،
 واتجاه يتحرى مقاصد الخطاب ومراميه ، ويستند هذا
 الاتجاه إلى التسليم العام بكون الشريعة ذات مقاصد وحكم
 مرعية في عامة أحكامها « وهو ما سيأتي بيانه بعد قليل »
 فيعمد أصحاب هذا الاتجاه عند النظر في أي نص شرعي ،
 إلى استحضار تلك المقاصد والحكم ، وأخذها بعين
 الاعتبار في تحديد معناها « المقصود » .

ب- مقاصد الأحكام :

حين نعرف « مقصود الخطاب » على وجهه الصحيح ،
 محترمين في ذلك قواعد اللغة ومسلمات الشرع وغيرها من
 الأسس التي يجب اعتمادها في تفسير النصوص الشرعية ،
 حينئذ نكون قد عرفنا « مقصود الشرع » في خطابه ، وعرفنا
 المقتضى الصحيح لذلك الخطاب ، أي : ما هو المطلوب منا
 بمقتضى ذلك الخطاب ، ولكن يبقى علينا - ونحن نبحت
 عن المقاصد - أن نعرف ما هي الغايات التي يرمي الخطاب
 الشرعي إلى تحقيقها وإيصال الناس إليها ؟ وما هي الفوائد

التي يحققها لنا العمل بمقتضى الحكم الشرعي ؟ بعبارة أخرى : ما هي مقاصد ذلك التشريع ؟

فمثلاً : إذا أخذنا قوله تعالى : ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ [التوبة: ١٠٣] ، أمكننا القول : إن ظاهر النص هو مخاطبة النبي ﷺ ، وتكليفه بأن يأخذ من أموال الناس قدرًا ما - غير محدد - على سبيل التصديق .

هذا هو ظاهر الألفاظ ، فإذا انتقلنا إلى البحث عن « مقصود الخطاب » تبين لنا أنه موجه أيضًا إلى عموم المكلفين ، وأنه موجه بصفة خاصة إلى ولاية أمور المسلمين ، وأن المقصود بالأموال مقادير معينة من تلك الأموال هي التي تسمى نصابًا ، وأن الأخذ منها يقع وفق شروط وقيود ، منها : أن القدر الذي سيؤخذ مطلوب على « سبيل الوجوب والإلزام » ، وأن المقصود من أخذها هو دفعها لمستحقيها الذين ساهم الله تعالى في آية أخرى ، فهذا هو « مقصود الخطاب » .

ولكن بقي علينا أن نعرف مقاصد هذه الأحكام ،
وبصفة خاصة الركنين الأساسيين فيها ، وهما : الأخذ ،
والدفع .

فلماذا يؤخذ من الناس قدر من أموالهم المملوكة لهم
ملكاً شرعياً ؟

ولماذا يدفع القدر المأخوذ إلى الغير ؟ وإلى أصناف
مخصوصة بعينها ؟ وما هي الغايات المتوخاة من هذا
التشريع ؟

الجواب على هذه الأسئلة وغيرها من جنسها ، هو الذي
يتضمن بيان « مقاصد الأحكام » بعد أن تبينا « مقاصد
الخطاب » .

وهذا المستوى من المقاصد – أي : مقاصد الأحكام ،
بمعنى الفوائد والنتائج المتوخاة من وراء العمل بالأحكام
الشرعية – هو عادة ما يقصده المتحدثون عن « مقاصد
الشريعة » .

تقسيم مقاصد الشريعة :

مقاصد الشريعة بمعناها الأخير الذي تقدم ذكره ،
يمكن النظر إليها على نطاق الشريعة كلها ، فنكون حينئذٍ
أمام مجمل مقاصدها .

ويمكن النظر إلى جانب معين - أو بضعة جوانب - من
الشريعة ، فتظهر لنا مقاصد ذلك الجانب ، وقد ننظر إلى كل
من أحكام الشريعة - على حدته - لتبين مقصوده الخاص به ،
أو مقاصده إن كانت له مقاصد متعددة .

وعلى هذا الأساس ، يمكننا تقسيم مقاصد الشريعة إلى
ثلاثة أقسام ^(١) :

أ - مقاصد العامة :

وهي المقاصد التي تمت مراعاتها ، وثبتت إرادة تحقيقها
على صعيد الشريعة كلها ، أو في الغالب الأعم من أحكامها ،
وذلك مثل حفظ الضروريات الخمس : « الدين ، والنفس ،

(١) انظر : مقاصد الشريعة الإسلامية لابن عاشور (١٤٣) ، وما بعدها ،

ونظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي لكاتب هذه الأسطر (ص ٧، ٨) .

والنسل ، والعقل ، والمال » ، ومثل رفع الضرر ، ورفع الحرج ، وإقامة القسط بين الناس ، وإخراج المكلف عن داعية هواه ^(١) .

ب- المقاصد الخاصة :

أعني بها المقاصد المتعلقة بمجال خاص من مجالات التشريع ، كمقاصد الشريعة في أحكام الإرث وما يلحق به ، ومقاصد الشريعة في مجالات المعاملات المالية ، أو في مجال الأسرة .

وقد يدخل ضمن المقاصد الخاصة المقاصد المتعلقة بعدة أبواب تشريعية ، لكنها متقاربة ومتداخلة ، كمقاصد الولايات العامة ، ومقاصد العبادات .

والذي لفت الأنظار إلى هذا القسم واعتنى به هو الشيخ محمد الطاهر بن عاشور في كتابه « مقاصد الشريعة الإسلامية » ، وقد تناول منه :

❖ مقاصد الشارع في أحكام العائلة .

(١) العبارة الأخيرة للإمام الشاطبي ، الموافقات (١٦٨ / ٢) .

* مقاصد الشارع في التصرفات المالية .

* مقاصد الشارع في المعاملات المنعقدة على الأبدان
« التشغيل » .

* مقاصد القضاء والشهادة .

* مقاصد التبرعات .

* مقاصد العقوبات .

جـ- المقاصد الجزئية :

وهي مقاصد كل حكم على حدّته ، من أحكام الشريعة ،
من إيجاب ، أو نذب ، أو تحريم ، أو كراهة ، أو شرط .

مثال ذلك قولنا : الصداق في النكاح مقصوده : إحداث
المودة بين الزوج والزوجة ، والإشهاد مقصوده : تثبيت
عقدة النكاح دفعاً للتنازع والجدود .

ومعلوم أن الإدراك الصحيح والكامل لمقاصد الشريعة
لا يكون إلا بالبحث عنها ، والنظر إليها من خلال هذه
الأقسام الثلاثة كلها ، بحيث لا يمكن الحديث عن المقاصد

العامة للشريعة من غير إدراك لمقاصدها في كل باب من أبوابها ، ولا يمكن إدراك مقاصد الأبواب ولا المقاصد العامة إلا بفحص المقاصد الجزئية وتتبعها واستخراج دالاتها المشتركة ، كما لا يصح تقرير العلل والمقاصد الجزئية للأحكام في معزل عن المقاصد العامة .

